دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المحاريب الفاطمية في جوامع القاهرة ومساجدها وأضرحتها
المصدر:	مجلة كلية الآداب
الناشر:	جامعة الملك سعود - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	عبدالرحمن، عاصم محمد رزق
مؤلفين آخرين:	الصقار، سامي(مراجع)
المجلد/العدد:	مج 15, ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1988
الصفحات:	349 - 378
رقم MD:	125483
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الاضرحة ، المحاريب، العصر الفاطمي ، المساجد ، الجوامع، القاهرة، مصر، التاريخ الاسلامي ، الحضارة الاسلامية، التصميم المعماري، بناء القبور
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/125483

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، م ١٥، ع ٢، ص ص ٣٤٩-٣٧٨ (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)

«المحاريب الفاطمية في جوامع القاهرة ومساجدها وأضرحتها»

تأليف: عاصم محمد رزق عبدالرحمن

مراجعة وتعليق: سامي الصقار

الأستاذ في قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

نشرت *مجلة كلية الآداب* بجامعة الملك سعود في العددين الأول والثاني من المجلد الحادي عشر الصادرين في سنة ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م) مقالين للدكتور عاصم محمد رزق عبدالرحمن، أحد أعضاء هيئة التدريس في قسم الآثار في الجامعة المذكورة، عن المحاريب الفاطمية في جوامع القاهرة ومساجدها وأضرحتها. وحيث إن المحاريب هي جزء من العمارة الإسلامية التي تدخل بدورها ضمن موضوعات الحضارة الإسلامية التي هي من مقررات قسم التاريخ، فإن هذا الموضوع ينبغي أن يكون موضع اهتمام أساتذة قسم التاريخ مثلما هو الحال بالنسبة لأساتذة قسم الآثار. ولهذا السبب أكببت على قراءة المقالين المذكورين للانتفاع بما ورد فيهما من معلومات وآراء عند تدريس مقرر الحضارة الإسلامية.

لاشك أن الدكتور عاصم قد بذل جهدًا مشكورًا في جمع المعلومات المتعلقة بالمحاريب الفاطمية من مختلف المظان وجعلها في متناول القارىء بأسلوب سهل وعبارة واضحة، وفي حدود صفحات لاتتجاوز ١٢٤ صفحة بما فيها الهوامش وكشوف المراجع، مما ييسر على القارىء الإلمام بهذا الموضوع الواسع. ولذا استحق الدكتور

عاصم جزيل الشكر وعظيم الامتنان، ولاسيما فيما يتعلق بجهوده المتعلقة بإثبات أن المحاريب نشأت عن فكرة إسلامية صرفة لاعلاقة لها بأهل الأديان الأخرى.

وحيث إن مادة المقالين تتداخل ـ كما أسلفنا ـ مع موضوعات التاريخ، فقد رأيت من واجبي وأنا أطالع هذين المقالين القيمين أن أدون بعض الملاحظات التي عنّت لي أثناء القراءة. وفي ختامها تجمع لديَّ عدد غير قليل منها مما حملني على التفكير في نشرها لفائدة القرَّاء. وكان بودي أن أبوب تلك الملاحظات حسب أصنافها لكنني وجدت أن ذلك التبويب يفوّت على القارىء الفرصة لمتابعة التسلسل بين الملاحظات ومواضعها في المقالين. ولهذا آثرت أن أورد ملاحظاتي مرتبة حسب تسلسلها الموضعي وإن تباينت أصنافها، وذلك ليتسنى للقارىء متابعة الملاحظات في مواضعها من أصل المقالين، إلا أنني رأيت أن أشذ عن هذه القاعدة فأبدأ بإيراد بعض الملاحظات التاريخية التي ظننت أنها أكثر أهمية من بقية الملاحظات، ثم أردفها بالملاحظات العامة:

أولاً: الملاحظات التاريخية الأساسية

١ ـ وقع الدكتور عاصم في خطأ تاريخي فاحش عندما أشار إلى مشهد عاتكة (ص٤٧٥)، وقال إنه ينسب إلى عاتكة ابنة زيد عمة الرسول ﷺ، وقد أكد هذه المقولة (ص٥١٥ تعليقة ٣٦) فقال إنها عاتكة ابنة زيد بن عمرو بن نفيل العدوية عمة الرسول ﷺ، وذكر زواجها من عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، ثم زواجها بعد مقتله من الزبير بن العوام (رضي الله عنه)، ثم زواجها ـ بعد مقتله ـ من محمد بن أبي بكر الذي تولى إمرة مصر، فلما قُتل خطبها علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) فرفضت خوفًا عليه (كذا). أقول إن هذا ـ في نظري ـ أكبر خطأ تاريخي وقع فيه الباحث، إذ لو دقق قليلاً في نسب هذه المرأة الفاضلة وقارنه بنسب الرسول ﷺ، لوجد اختلافًا كبيرًا، فالرسول ﷺ هو محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب الهاشمي، بينما هي عاتكة ابنة زيد بن عمرو العدوية. فلو كانت هي عمته لكان اسم أبيها عبدالمطلب وليس زيدًا، ولكانت هاشمية وليست عدوية، والفرق كبير بين الفريقين! ثم كيف تكون عمة الرسول ﷺ ويتزوجها الزبير بن العوام، وهو ابن عمة الرسول ﷺ؟ فلو صح وجود هذا

الزواج لكان الزبير ـ والعياذ بالله ـ قد تزوج خالته! ثم كيف يخطبها علي (رضي الله عنه) وهو ابن عم الرسول ﷺ، فلو صحت مثل تلك الخطبة، لكان علي ـ والعياذ بالله ـ قد خطب عمته! ولذا فإن المشهد الموجود في القاهرة لا يمكن أن يكون لعاتكة عمة الرسول ﷺ. ويبدو أن الباحث قد خلط بين سيدتين فاضلتين، هما عاتكة بنت عبدالمطلب، وهي عمة النبي ﷺ التي أسلمت بمكة وهاجرت إلى المدينة، وقد ذكرها ابن سعد في *الطبقات الكبرى*، مج٨، ص٢٩؛ وابن حبيب في *المحبر*، ص ص ١٦٦ و٤٠٦؛ والـزركـلي في *الأعلام*، مج٣، ص٢٤٢؛ ولم يذكر أحد من هؤلاء أنها تزوجت من محمد بن أبي بكر عندما كان واليًا على مصر، وأنها توفيت فيها. أما الأخرى، وهي عاتكة بنت زيد بن نفيل القرشية العدوية المتوفاة في سنة ٤٠هـ، فقد ذكرها ابن عبدالبر في *الاستيعاب* (المطبوع في هامش الإصابة)؛ وابن حجر في *الإصابة*، مج ٤، ص ٣٥٦؛ والبغدادي في *خزانة الأدب*، مج٤، ص ٣٥١؛ وزينب العاملي في *الدر المنثور في طبقات ربات الخدود*، طبعة بولاق في سنة ١٣١٢هـ، ص ص ٣١٩ ـ ٣٢٠؛ والزركلي في *الأعلام*، مج٣، ص٤٢؛ ولم يذكر أحد من هؤلاء زواجها من محمد بن أبي بكر وخروجها إلى مصر ووفاتها فيها. كما أن الصفدي في *الوافي بالوفيات* لم يذكر في ترجمة محمد هذا أنه تزوج عاتكة هذه أو غيرها بهذا الاسم (مج ٢، ص ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩). وإنما كانت متزوجة من أخيه عبدالله، ثم تزوجها كل من زيد بن الخطاب وعمـر بن الخطاب والزبير بن العوام (رضي الله عنهم). ثم بعد مقتل الزبير تزوجها الحسـين بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ولم تتزوج أحدًا بعد استشهاده، وقد خطبهـا مروان بن الحكم فرفضت. وهكـذا فإن نسبة المشهد الموجود في القاهرة إلى إحـدى هاتـين السيدتين غير صحيحة، أو غير مؤكدة على الأقل. وكان من واجب الباحث أن يتحقق من هذه النقطة تطبيقًا للمنهج العلمي المتبع في الأبحاث الأكاديمية.

٢ ـ ذكـر البـاحث (ص ٤٧٥) مشهد الجعفري أو قبة الجعفري، وقال إنها منسوبة إلى محمد بن جعفر الصادق الذي نبتت فيه الدعوة الفاطمية (كذا). ويبدو أن الباحث قد تقبَّل هذه النسبة ولم يناقشها رغم أن علي باشا مبارك ـ وفقًا لما نقله الباحث

في ص ٥١٥، تعليقة ٣٥ ـ أشار بصراحة إلى أن المشهد المذكور ليس لأحد من أبناء جعفر الصادق، وإنما هو لأمير من أمراء الفاطميين، مما يفتح الباب واسعًا للشك في نسبة المشهد إلى محمد بن جعفر الصادق. والحقيقة أن الباحث لو رجع إلى الكتب المعتمدة في تراجم آل البيت (رضي الله عنهم) مثل *مقاتل الطالبيين* لأبي الفرج الأصفهاني (ص ص ٥٣٧ ـ ٥٤١) و*عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب* لابن عنبة (ص ص ٩٣، ١٨٠، ٢٤٥) لوجد أن محمد بن جعفر الصادق الذي يلقب بالديباج وبالمأمون، قد خرج أيام الخليفة المأمون في مكة المكرمة وبويع له فيها (وهذا ما ذكره الباحث أيضًا في ص ٥١٥، تعليقة ٣٥)، وأن الخليفة المأمون قد عفا عنه، إلا أنه لم يذهب إلى مصر، وإنما ذهب إلى جرجان في مشرق العالم الإسلامي، وتوفي فيها سنة ٢٠٣هـ، وقبره هناك (هذا ولاينبغي أن يختلط أمر محمد هذا مع شخص آخر يلقب بالديباج أيضًا، وهو محمد بن عبدالله بن عمر الذي قتل مع أخيه لأمه عبدالله بن الحسن الذي قتل في محبسه بالهاشمية أيام الخليفة المنصور في سنة ١٤٥هـ ـ انظر *مقاتل الطالبيين*، ص ١٨٤). والغريب أن الباحث ذكر (ص ٥١٤، تعليقة ٣٥) أن وفاة محمد بن جعفر كانت في سنة ٢٠٩هـ، وانتقد علي باشا مبارك لأنه أكد بأن المشهد الذي في مصر ليس لمحمد هذا، إنما هو لأمير فاطمي، وكان علي مبارك على حق لأن محمد ـ كما سبق ورأينا ـ قد مات بجرجان ودفن فيها. ويتضح مما تقدم أن المشهد الجعفري في القاهرة لاعلاقة له بمحمد بن جعفر الصادق. ثم إن قول الباحث (ص ٤٧٥) بأن محمدًا هذا نبتت فيه الدعوة الفاطمية كلام لا أساس له، حيث إن الذي نبتت فيه الدعوة الفاطمية هو إسماعيل بن جعفر الصادق، ومنه انتقلت إلى ابنه «محمد المستور» وهو سابع الأئمة. ولذلك أطلق على هذه الطائفة من الشيعة اسم «الإسماعيلية والسبعية» تمييزًا لها عن طائفة الشيعة «الاثني عشرية» (حسن إبراهيم حسن، *تاريخ الإسلام السياسي والحضاري*، » مج٣، ص ص ١٩٣ ـ ١٩٥).

٣ ـ أشار الباحث (ص ص ٥٠٧ ـ ٥٠٨) إلى نوع صغير من المحاريب الخشبية التي يظن الدكتور عاصم بأن الفاطميين صنعوها لوجود اعتقاد لديهم يقضي بوضع نماذج منها مع موتاهم في قبورهم. ولم يسق الباحث أي دليل من واقع كتب الفاطميين

على وجود مثل هذا الاعتقاد، خصوصًا وأنه لم يثبت العثور على شيء منها في أي من مقابر الفاطميين، هذا مع العلم بأن قبورهم قد اندثرت ولم يبق منها شيء. وكل الذي ذكره هو وجود نموذجين منها، ووصف أولهما بأنه «عبارة عن حشوة من الخشب عملت على هيئة محراب صغير الخ . . .» كما وصف النموذج الثاني بعبارة مماثلة، مما يرجح كونهما حشوات خشبية ربما سقطت من بعض الأبواب أو المحاريب أو المنابر وما أشبه. والذي يلفت النظر ترجيح الباحث كون تلك الحشوات فاطمية «بدليل أننا لم نجد أمثلة لها قبل الفاطميين أو بعدهم،» وهذا دليل ضعيف لايعتد به، لاسيما وأن هناك دليلاً قويًا ينقض ما ذهب إليه الباحث، يمكن استخراجه من الكتابة التي يحملها النموذج الأول من الحشوتين، إذ وردت فيها أسماء الأئمة الاثني عشر، بدءًا بالإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وانتهاء بالحجة المهدي آخر الأئمة الاثني عشر (وهنا سقط في قراءة الدكتور عاصم حرف الواو بعد «الحسن» وقبل «الحجة العالم المهدي» لأن الحسن ليس هو الحجة، وإنما الحجة هو ابنه «المهدي»). وفي ذكر الأئمة الاثني عشر محفورًا على الحشوة المذكورة ما يدحض بشدة كون تلك الحشوة وأختها من صنع الفاطميين، لأن الأئمة عند الفاطميين ـ كما أسلفنا ـ هم سبعة ينتهون عند محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق. أما الحشوة الثانية فهي تحمل سورة الإخلاص، وليس في ذلك أي دلالة خاصة ذات علاقة بالفاطميين.

٤ ـ نشر الباحث (ص ١٧) صورة لمحراب قال إن الحاكم عمله للجامع الأزهر في سنة ٥١٩هـ، إلا أننا إذا ما قرأنا نص النقش الذي يعلو المحراب (وقد نقله الباحث ص١٨) نجد أن الذي عمل المحراب هو «الآمر بأحكام الله» وليس «الحاكم» وشتان بين الخليفتين! وما لنا نذهب بعيدًا وقد عرَّف الباحث نفسه (ص ٥٢، تعليقة ٦٣) بالحاكم الذي اختفى في ظروف غامضة في سنة ٤١١هـ (يرى الدكتور حسن إبراهيم حسن أنه قد قتل في تلك السنة، *تاريخ الإسلام السياسي والحضاري*، مج٣، ص١٥٤)، أي قبل صنع المحراب موضوع البحث بمدة ١٠٨ سنوات! أما الآمر بأحكام الله، فقد عرَّف به الباحث أيضًا (ص٥٦، تعليقة ١٠٠) وقد تولى الخلافة في سنة ٤٩٥هـ، لكنه لم يفدنا شيئًا عن تاريخ وفاته، وعلى أي حال فإنه توفي في سنة

٥٢٤هـ (حسن إبراهيم حسن، *تاريخ الإسلام*، مج٣، ص١٤٢). ولذا يصبح من المنطقي أن يكون المحراب المذكور قد صنع في عهده وليس في عهد الحاكم، كما توهم الدكتور عاصم.

٥ ـ ذكر الباحث (ص ٤٦٧) أن جميع المشاهد التي أشار إليها في مقاله (باستثناء قبة الصليبية) تقوم على أضرحة شيعية، وبالتالي ربط بين طراز هذه المشاهد والطراز الذي اتخذه الفاطميون للأضرحة (وهم من الشيعة أيضًا). ومن تلك الأضرحة ضريح إسماعيل الساماني الذي ذكر الباحث وجود قبة لضريحه في بخارى في إيران (كذا). وهنا ينبغي التنبيه إلى أن إسماعيل هذا لم يكن شيعيًّا على الإطلاق وإنما كان أكبر سند للخلافة العباسية السنية، وقد حارب الشيعة الزيدية حكام طبرستان وانتزعها منهم. وكانت الخلافة العباسية تعتمد على السامانيين الذين ظلوا مخلصين لها طيلة مدة حكمهم (حسن إبراهيم حسن *تاريخ الإسلام*، مج٣، ص٧٣؛ وحسن محمود وأحمد الشريف، *العالم الإسلامي في العصر العباسي*، ص ص ٤٦٨-٤٦٩). وعلاوة على ذلك فإن حسن إبراهيم حسن (*تاريخ الإسلام*، مج٣، ص٧٤) يرى أن الضريح المذكور ليس فيه ما يدل على تأكيد نسبته إلى إسماعيل الساماني. أما بخارى فإنها ليست في إيران، وإنما هي في بلاد ما وراء النهر التي تقع حاليًّا في الاتحاد السوفييتي. ولعل توهم الدكتور عاصم كون بخارى في إيران هو الذي جعله يظن بتشيّع إسماعيل الساماني. وهنا أود أن أشير إلى حقيقة تاريخية مهمة، هي أن إيران لم تكن شيعية في القرن الثالث الهجري الذي عاش فيه إسماعيل المذكور، ولا في القرون التي أعقبته، وإنما صارت شيعية في القرن العاشر الهجري عندما بدأ الحكم الصفوي فيها، حيث ساد المذهب الاثنا عشري عندما أعلن مؤسس الدولة الصفوية اتخاذ ذلك المذهب مذهبًا رسميًّا للدولة (فيليب حتي، *تاريخ العرب المطول*، ط٤، مج٢، ص ص ٥٣٠، ٨٢٨). هذا وقد ذكر الباحث (ص٤٦٨) في هذا الصدد مشهدًا لإخوة يوسف، ولاشك أن المقصود إخوة يوسف الصديق (ع) من بني إسرائيل، وهؤلاء لايمكن الزعم بأنهم من الشيعة! ولذلك فإن الأضرحة التي ذكرها الباحث ليست كلها شيعية.

٦ ـ يرى الباحث (ص٤٦٧) أن من أقدم القباب الإسلامية هي قبة الصليبية في العراق (القرن الثالث الهجري) وهي في سامراء، وقبة ضريح إسماعيل السامانى في بخارى (٢٩٦هـ) وقبة ضريح الإمام علي (رضي الله عنه) التي بناها الحمدانيون في النجف (٣١٧هـ)، ثم قبة ضريح محمد بن موسى في قم (٣٦٦هـ)، ثم قباب أضرحة السبع بنات في الفسطاط (٤٠٠هـ). وقد فات على الباحث ذكر قباب أخرى أقدم من هذه القباب، وهي قباب لم تقم على أضرحة، وأولاها قبة الصخرة في القدس التي بناها عبدالملك بن مروان في الثلث الأخير من القرن الأول الهجري (ابن خلكان، *وفيات الأعيان*، طبعة إحسان عباس، مج٣، ص٧٢) ولعلها أقدم القباب الإسلامية وقد ذكرها الباحث نفسه (ص٤٦٦)، والقبة الخضراء التي بناها الحجاج في قصر واسط في سنة ٨٣هـ وفقًا لما ذكره البلاذري في *فتوح البلدان*، (طبعة رضوان محمد رضوان، بيروت ١٩٧٨م، ص٢٨٨). ثم هناك القبة الخضراء التي بلغ ارتفاعها ثمانين ذراعًا، وكانت تعلو قصر الذهب الذي أنشأه المنصور في بغداد في أواسط القرن الثاني الهجري (الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*، مج١، ص٧٣؛ وياقوت، *معجم البلدان*، طبعة صادر، مج١، ص ٤٥٩)؛ بل إن الطبري أشار عند حديثه عن بناء بغداد إلى الأسواق والأبواب والقباب (مج٩، ص١٦٣). هذا مع العلم أن قبة ضريح الإمام علي (رضي الله عنه) التي بناها الحمدانيون لم تكن أول قبة أقيمت فوق هذا الضريح، بل إن الخليفة الرشيد سبقهم في البناء، إذ كان أول من تعرَّف على قبر الإمام علي (رضي الله عنه) وبنى عليه قبة في سنة ١٧٠هـ، كما أن عضد الدولة البويهي قد جدد تلك القبة في سنة ٣٧١هـ (ابن طاووس، *فرحة الغري*، ص ص ١٢٢، ١٢٨، ١٣٣؛ وعبدالله الفياض، *التعليم عند الشيعة*، ص ص ٧٠ ـ ٧٣).

٧ ـ ذكر الباحث (ص٤٦٦) أن القبة أقيمت في الأصل فوق المحاريب مثل جامع القيروان، إلا أنها صارت تتخذ لتغطية القبور حتى طغى اسمها فصار «ذكر القبة يعني المشهد أو الضريح.» وقد كرر هذا القول في ص٤٦٧ حتى جعل القبة والمشهد كلمتين مترادفتين وأنهما ـ حسب رأيه ـ من صنع الفاطميين. إن هذا القول فيه كثير من المبالغة، ذلك لأن القباب ـ كما أسلفنا ـ أنشئت فوق مبان لاعلاقة لها بالأضرحة كقبة

الصخرة والقبة الخضراء في قصر المنصور، كما أن القباب بقيت تغطي المباني الإسلامية من غير الأضرحة في مختلف العصور، ولاسيما المساجد. في الحقيقة أن أغلب المساجد في مشرق العالم الإسلامي والعراق والمساجد العثمانية كلها ذات قباب سواءً أكانت تلك المساجد صغيرة أم كبيرة. بل إن الأتراك لايمكنهم في وقتنا الحاضر أن يتصوروا وجود جامع بدون قبة (إن كاتب هذا التعليق حاول ـ عندما عزم على بناء جامع في قرية تركية ـ أن يجعله مسطح السقف، فرفض أهل القرية ذلك بشدة، وأصروا على بناء قبة سامقة! انظر الصورة رقم ١).

٨ ـ توصل الباحث (ص٤٦٧) إلى نتيجة هي أن الأضرحة والمشاهد لم تستخدم قط كمساجد تقام فيها الصلوات رغم وجود المحاريب فيها، وهذا القول يحتاج إلى تدقيق. فقبل كل شيء إن الباحث نفسه أكد في القسم الأول من بحثه على أن المحراب فكرة إسلامية هدفها إيجاد مؤشر يدل على اتجاه القبلة (ص ص ٩ـ١٢)، وهذا يعني أن وجود المحراب مرتبط بإقامة الصلوات، وعليه فإن وجود المحاريب في الأضرحة دليل على إمكانية الصلاة فيها وفقًا لعقيدة من يجيز بناء الأضرحة. ثم إن من تتاح له فرصة زيارة مشاهد آل البيت في العراق وإيران، بإمكانه أن يتحقق بكل وضوح من إقامة الصلاة في تلك المشاهد بالقرب من القبور. ولذلك فلم يكن هناك ما يمنع الفاطميين من إقامة الصلوات عند الأضرحة، وبالتالي فإنهم بنوا المحاريب لإرشاد المصلين إلى جهة القبلة، اللهم إلا إذا كانت هناك محاريب في الجهات الأخرى، كما هو الحال في عدد من المحاريب التي أقيمت في غير جهة القبلة وقد ذكرها الباحث (ص ص ٤٧٦، ٤٧٨، ٥٠٤، ٥٠٧)، وفي هذه الحالة فإن تلك الحنيات لايصح تسميتها «محاريب»، بل هي «مشكاوات» جمع «مشكاة»، وهي حنية أو كوة غير نافذة في الجدار (الجوهري، *الصحاح*، مج٦، ص٢٣٩٥). وهكذا تكون مثل هذه المحاريب مجرد عناصر زخرفية، وهو ما غلب على ظن الدكتور عاصم نفسه. ولذلك فلا تصح تسميتها محاريب، ومنها المحاريب (أي الحنيات الموجودة في المشهد الجعفري ومشهد عاتكة ومشهد أم كلثوم، ومشهد يحيى الشهيد ـ ص ص ٤٧٦، ٤٧٨، ٥٠٤، ٥٠٧) وكلها مثبتة في غير جدار القبلة، وإن كانت مشابهة لمحاريب الصلاة من حيث الشكل.

٩ ـ أشار الباحث (ص ٢١) إلى وجود «جامات دائرية حفرت كلها حفرًا غائرًا يُذكرنا في أسلوبه وعناصره. . . بالطراز الأول من جص سامراء الذي وجدت أمثلته في قصورها المختلفة مثل قصر الأخيضر. . . الخ.» هنا لي ملاحظتان؛ الأولى أن الدكتور عاصم لم يعرّف بطراز سامراء في حفر الجص، حتى يتمكن القارىء من تصور الجامات الدائرية المحفورة في المحاريب الفاطمية، وعلى هذا الحال يبقى القارىء حائرًا بين أمرين مبهمين! والملاحظة الثانية ـ وهي الأهم ـ تتعلق بزعم الباحث أن «الأخيضر» من قصور سامراء، وهذا خطأ فاحش لاأدري كيف وقع الباحث فيه، إذ لا علاقة لسامراء بقصر الأخيضر الذي يقع في الصحراء غربي كربلاء بما لايقل عن خمسين كيلومترًا، وجنوب غربي بغداد بمسافة ١٥٢ كيلومترًا (علي محمد مهدي، *الأخيضر*، وزارة الثقافة العراقية، بغداد، ١٩٦٩م، ص٩)، في حين تقع سامراء على دجلة شمالي بغداد بحوالي ١٣٠ كيلومترًا! ثم إن بناء الأخيضر اختلف الباحثون في تاريخه، فبعضهم يرجعه إلى عصور ما قبل الإسلام، إلا أن الأغلبية يرجعونه إلى العصور الإسلامية، ولكنهم يختلفون بين نسبته إلى العصر الأموي أو العصر العباسي، كما يختلفون في تثبيت الفترة العباسية التي يعود إليها بين عهد السفاح وزمن القرامطة في القرن الرابع الهجري (مهدي، *الأخيضر*، ص ص ١٠-١٦)*. وقد قامت مديرية الآثار العراقية بدراسة الموضوع، وخلصت إلى أن المبنى عباسي متقدم، يرجع إلى ما قبل زمن سامراء (أي قبل عام ٢٢١هـ) وساقت أدلة كثيرة تؤيد النتائج التي توصلت إليها (مهدي، *الأخيضر*، ص١٦). وهكذا فإن الأخيضر لاعلاقة له بسامراء سواءً من الناحية الجغرافية أو من ناحية الطراز!

١٠ ـ ذكر الباحث (ص ٤٧٠) تعدد المحاريب في موضع واحد، وغلب على ظنه أنها زخرفية بحتة، وإنني وإن كنتُ أؤيده في ظنه هذا، أقول لعل السبب في تعدد

* انظر أيضًا: عبدالعزيز حميد «أضواء جديدة على حصن الأخيضر،» *مجلة سومر*، العددين ١ و٢، مج ٣٧ لسنة ١٩٨١م، ص ص ١٧١-١٧٦.

تلك المحاريب، هو تقليد للوضع الذي كان قائمًا في المسجد الحرام بوجود مقامات أربعة لأتباع المذاهب، وهي أشبه بالمحاريب من حيث وظيفتها، إذ كان يصلى عندها أتباع كل واحد من المذاهب في جماعات خلف إمامهم. ثم إن في العراق يوجد حتى يومنا هذا محرابان في عدد من المساجد الكبرى، كجامع الإمام أبي حنيفة وجامع الشيخ عبدالقادر الكيلاني، أحدهما للحنفية والآخر للشافعية. هذا وقد أشار الباحث (ص٤٧٣) إلى المحاريب الموجودة في جامع السبع بنات، وذكر أنها في الجدار الشرقي، وكونها في الجدار الشرقي يدل على احتمال استعمالها في الصلاة. ثم إن الباحث ذكر (ص٤٧٥) عند حديثه عن قبة الشيخ يونس، وجود كتابة تشير إلى وصف الموضع بأنه مسجد، رغم كون القبة تغطي ضريحًا، وهذا دليل آخر على استعمال الأضرحة من قبل الفاطميين للصلاة. ولقد تساءل الباحث نفسه بأن القبة إذا كانت ضريحًا «فلماذا نقشت فيه آية مسجد في الوقت الذي لم تستخدم فيه هذه الأضرحة أبدًا (كذا) كمساجد تقام فيها الصلاة رغم اشتمالها على أكثر من محراب؟!» في الحقيقة إن تساؤل الدكتور عاصم هذا غير وارد، إذ هو مبني على فرضية افترضها هو، وقد سبق لنا القول بأنه لو أتيحت له الفرصة لزيارة الأضرحة في العراق وإيران لرأى بنفسه أن الأضرحة يُصلى فيها. وهناك دليل آخر على كون المشاهد كانت في نظر منشئيها «مساجد»، نص الكتابة التي تعلو بعض محاريب مشهد إخوة يوسف (ص٤٨٣)، إذ تُوجت بالآية الكريمة ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾. ولكن الباحث لم يحدد موضع تلك المحاريب ولعلها كانت في جدار القبلة، ثم إن أرملة الخليفة الفاطمي الآمر بأحكام الله بنت مسجدًا (ص٤٨٤) سُمي بمسجد الأندلس وجعلته مشهدًا للسيدة رقية فيه ضريحها باعتراف الباحث نفسه، ووضعت فيه محرابًا خشبيًّا يظهر أنه كان للصلاة، إذ كانت تزينه آية الكرسي (ص٤٩٢) وهو تقليد لايزال معمولاً به في المساجد التركية حتى اليوم (انظر الصورة المرفقة رقم ٣)، إذ تزين محاريبها آية الكرسي. هذا وقد زين المحراب المذكور (ص٤٩٥) بالآية الكريمة ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾، وهذه الآية هي وصف للمساجد، وكثيراً ما تكتب على مداخل المساجد، مما لايدع مجالا للشك بأن مشهد السيدة رقية كان مسجدًا، إذ لامعنى لوجود محراب خشبي في هذا المشهد، إلا ليوضع

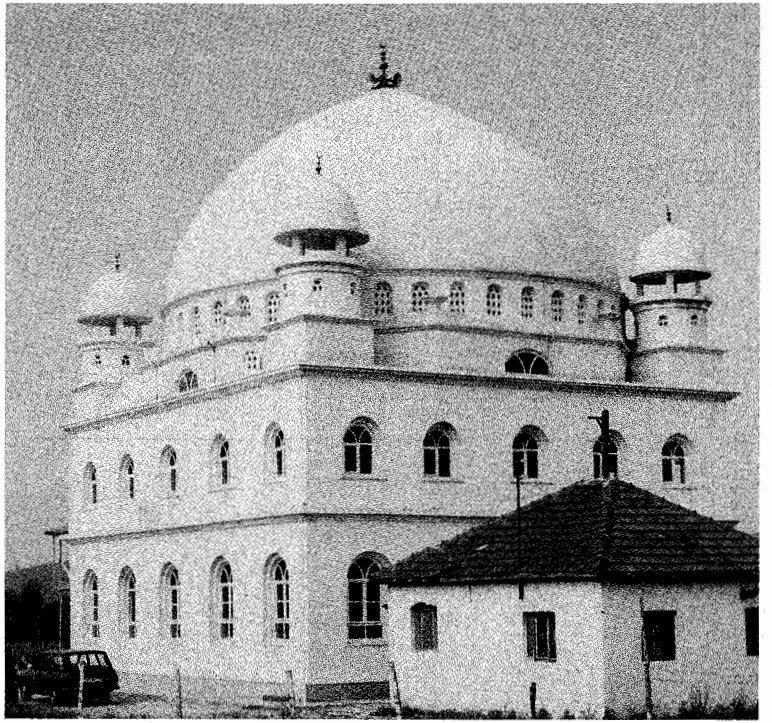

صورة رقم (١)

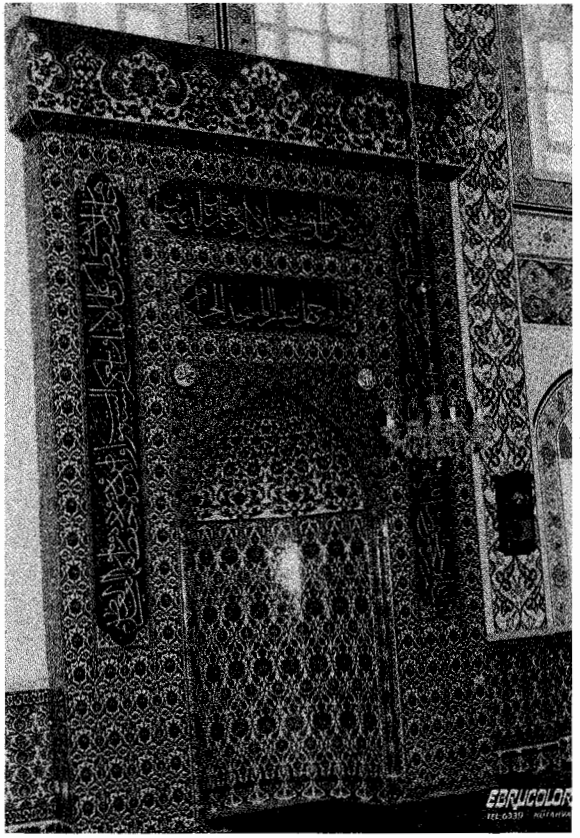

صورة رقم (٢)

في المكان المناسب لأداء الصلاة، ولو كان الغرض زخرفيًّا فقط، لكان الباني قد اكتفى بالمحاريب (المشكاوات) المثبتة في الجدران، إذ يوجد في هذا المشهد خمسة محاريب زخرفية في الجدارين الشمالي والجنوبي. والغريب أن أحد المحاريب في الجدار الجنوبي قد تُوج بالآية الكريمة ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ ﴾، ولعلَّ هذا المحراب يقع في اتجاه الجنوب الشرقي (وليس في الجنوب تمامًا) ليكون في مواجهة الكعبة، وعندها يكون مخصصًا للصلاة أيضًا. هذا وقد ذكر الباحث (ص٥٠٠) محراب مشهد الحصواتي، إلا أنه لم يذكر اتجاهه، ولعله في موضع القبلة، إذ تزينه آية الكرسي، التي تزين في العادة المحاريب المخصصة للصلاة، كما أسلفنا.

١١ ـ عندما تناول الباحث السيدة نفيسة (ص٥٠٠) عرَّف بها في ص٥١٩، تعليقة ٧٧ بأنها نفيسة ابنة الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنهم)، ونقل ترجمتها عن كتب متأخرة ـ رغم أنها توفيت في سنة ٢٠٨هـ ـ *كخطط* المقريزي *وتحفة* السخاوي *وتاريخ* الجبرتي *وخطط* علي باشا مبارك، ولم يرجع إلى كتب التراجم السابقة عليها والتي ترجمت للسيدة المذكورة، مثل *وفيات الأعيان* لابن خلكان، طبعة إحسان عباس، مج٥، ص ص ٤٢٣-٤٢٤؛ و *فوات الوفيات* للصفدي، مج٢، ص ٣١٠؛ و*رحلة ابن بطوطة*، طبعة صادر، ص٣٩؛ كما لم يرجع إلى المصادر المتخصصة بتراجم آل البيت مثل *عمدة الطالب* لابن عنبة، ص ٧٠. في الحقيقة إن أكثر المصادر قد أجمعت على كونها نفيسة بنت الحسن بن زيد، وفقًا لسلسلة النسب التي نقلها الباحث، وأنها تزوجت إسحق المؤتمن بن جعفر الصادق وانتقلت معه إلى مصر حيث توفيت في سنة ٢٠٨هـ، وقيل إنها دخلت مصر مع أبيها الحسن بن زيد. وتابعت المصادر الحديثة هذا النسب أيضًا مثل كتاب *مشاهير النساء* لمحمد ذهني، باللغة التركية، طبعة استانبول، ١٢٩٤هـ، مج٢، ص ص ٢٦٨-٢٦٩؛ و*الأعلام* للزركلي، مج٨، ص٤٤. إلا أن ابن عنبة (*عمدة الطالب*، ص٧٠) ينفرد بالقول بأن صاحبة القبر في مصر «الست نفيسة»، هي نفيسة بنت زيد، وليست ابنة الحسن بن زيد، ثم يقول إنها تزوجت الوليد بن عبدالملك بن مروان وماتت في مصر. ويستطرد إلى القول بأن البعض يتوهم فيظنها نفيسة بنت الحسن بن زيد التي تزوجها

إسحق بن جعفر الصادق. ومما تقدم يتضح أن صاحبة القبر في مصر ليس من المؤكد أن تكون نفيسة بنت الحسن، ولابد من مزيد من التحقيق لمعرفة الحقيقة.

١٢ ـ يكتنف بحث الدكتور عاصم في تعابيره الكثير من الغموض، من ذلك مثلاً (ص٤٦٨، سطر ١١) أنه ذكر شيئًا عن محاريب مشهد عاتكة ومشهد إخوة يوسف، وقال عن الواحد منها إنه «ترتكز رجلاه على عمودين قد يكونا دائريين (أي مدورين) أو مثمنين وتكسوها في داخل الحنية زخارف جصية.» وهنا يقف القارىء حائرًا لايدري ما هو الذي تكسوه تلك الزخارف الجصية؟ إذ لم يسبق هذا القول شيء يوضح المراد. ثم إن الباحث كثيراً ما يتحدث عن أشكال هندسية مستطيلة أو أنصاف قباب ومحارات وطاقات مسطحة، وعن وجود دائرة وسطى تنبثق منها أضلاع محارات شمسية، وما إلى ذلك (انظر ص٤٦٨) من الأمور التي يصعب على القارىء تصورها، وقد كان حريًّا بالباحث أن يرسم مخططات مبسطة توضح تلك الأقوال. وينطبق ذلك على حالات كثيرة مبثوثة في بحثه مثل ما جاء في ص ٤٧٠ من ذكر العقود المقصوصة والمقرنصات المقصوصة، وكذلك ما ورد (ص ص ٤٧٦ـ٤٧٨) عن زخارف المشهد الجعفري ومشهد عاتكة التي لايمكن إدراك وصفها إلا برسم مخطط لها، خصوصًا وأن الباحث نفسه من أهل علم الآثار الذين يعتنون كثيراً بمثل تلك المخططات. ثم إن الباحث كثيراً ما يشير إلى وجود تطور في الزخارف الفاطمية (ص ٤٧٨) وينسى أن هذا التطور لايمكن إدراكه إلا بالمقارنة بين السابق واللاحق، وهذا يستلزم وجود مخططات توضيحية. ومثل ذلك (ص ص ٤٧٩، ٤٨١) عند وصفه لزخارف محاريب مشهد أم كلثوم ومشابهتها للفسيفساء والزجاج في قلعة بني حماد وبعض زخارف قصر الأخيضر وجامع ابن طولون وغيرها. وقد كان من الضروري إيراد بعض الصور والمخططات ليستعين بها القارىء في معرفة أوجه الشبه والاختلاف. ومثل ذلك (ص ص ٤٨٣ـ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩٢، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٤) بالنسبة لمحاريب مشهد إخوة يوسف ومشهد السيدة رقية ومشهد الحصواتي ومشهد السيدة نفيسة ومشهد يحيى الشبيه، إذ ينقصها كلها وجود المخططات. وعلاوة على ذلك، فإن من تقاليد الآثاريين، إيراد قياسات المباني والزخارف التي يتناولونها، ولكن الدكتور عاصم يهمل

هذه الناحية أحيانًا كالذي وقع في ص ص ٤٨٧-٤٩١، عندما تناول محاريب مشهد السيدة رقية فلم يذكر شيئًا عن قياساتها. هذا وقد ذكر الباحث (ص٥٠٦) تطور أساليب الزخرفة الفاطمية في مصر بامتزاج العناصر المغربية بالعناصر المحلية، إلا أنه لم يشرح تلك العناصر.!

١٣ ـ أما كشف المصادر في البحث (بقسميه) فقد وقعت فيه أخطاء منهجية منها أن الدكتور عاصم قد حشر (ص٥٩) في حرف الألف جميع الأسماء المبتدئة بابن وأبي خلافًا للقاعدة المعروفة التي تقضي بإسقاطها، وهو الأسلوب المتبع في فهرسة الكتب في المكتبات الجامعية وغيرها، ومنها مكتبة جامعة الملك سعود، فابن بطوطة مثلاً لانجده في حرف الألف وإنما مكانه في حرف الباء، وهكذا. والغريب أن الباحث حشر في حرف الألف هيئة الآثار المصرية (ص٥٩) إذ أسقط كلمة هيئة ـ وهي جزء من اسم تلك المؤسسة ـ بينما هو لم يسقط كلمة ابن وأبي، ولكنه عاد (ص٦٠) فذكر تلك الهيئة نفسها بين حرفي الخاء والدال، ثم عاد فذكرها (ص٦١) بين حرفي الفاء والقاف، ولكنني لم أدرك الاعتبارات التي أملت عليه ذلك! ومن القواعد التي لم يراعها الباحث في كشف المراجع، قاعدة تقديم اسم العائلة على الاسم الأول للمؤلفين، فقدم (ص ص ٥٩-٦١) الاسم الأول لكل من أبي صالح الألفي وثروت عكاشة وزكي محمد حسن وصالح لمعي مصطفى وعلي باشا مبارك وعمر رضا كحالة ويحيى الشهابي وفريد شافعي، قدمها على أسماء عوائلهم. كذلك أهمل ذكر تواريخ وفيات المؤلفين إلى جانب أسمائهم وفقًا للقواعد المتبعة، وذلك ليتسنى للقارىء معرفة مدى قرب المؤلف من الأحداث التي يرويها. وفي أحيان أخرى أهمل الباحث ذكر الاسم الكامل للمؤلف، كما حصل (ص ص ٦٠، ٥٢٢) بالنسبة للذهبي فلم يذكر اسمه، وتوهم أن اسمه العائلي هو «الحافظ» فوضعه في حرف الحاء، وما درى أن الحافظ هو لقبه العلمي كما نقول اليوم «الدكتور فلان» أو «الأستاذ فلان!» وفعل مثل ذلك بالنسبة للطبري الذي لم يذكر اسمه الكامل مكتفيًا بنسبه، ومثله ياقوت الحموي والمسبحي وابن سعيد المغربي وابن الطقطقي والبخاري. كذلك يهمل الباحث أحيانًا ذكر طبعة المصدر الذي يرجع إليه كالذي حصل للمسبحي (ص٦١) في كتابه *تاريخ مصر*، فلم

يذكر الطبعة ولا الناشر ولا مكان النشر ولا تاريخه. وخطأ آخر وقع فيه الباحث عندما وضع (ص٥٢٢) *دائرة المعارف الإسلامية* (وذلك فيما يتعلق بمادة محراب) ضمن حرف الدال، بينما تقضي الأصول المنهجية النظر في اسم الكاتب الذي كتب مادة «المحراب» مثلاً ووضعه ضمن سياقه الهجائي. وخطأ آخر ـ وهو كبير جدًّا ـ إذ يتعلق بالقرآن الكريم الذي اعتاد الباحثون وضعه في بداية كشف المصادر منفردًا عنها لمكانته الخاصة وتميزه عن المؤلفات البشرية، إلا أن الباحث وضعه مرتين (ص ص ٦١، ٥٢٣) في باب حرف القاف، فجاء بين فريد شافعي والقلقشندي، وهذه خطيئة لاتغتفر يقع فيها بعض الباحثين، وقد لاحظت وقوعها لدى بعض الباحثين (انظر تعليقي في *مجلة كلية الآداب*، مج١٣، ع١٤ (١٩٨٦م)، ص٣١١). هذا وقد ذكر الدكتور عاصم (ص٥٢٤) مرجعًا أسماه «وزارة الأوقاف المصرية، مساجد مصر، القاهرة ١٩٤٨م، الفقه على المذاهب الأربعة» (كذا)، وقد حاولت الاهتداء إلى مرجع بهذه الصيغة، فلم أوفق، وإنما هناك *مساجد مصر* الذي نشرته وزارة الأوقاف المصرية، ورجع إليه الباحث في القسم الأول من بحثه (ص٦١)، وهناك كتاب في الفقه على المذاهب الأربعة تأليف عبدالرحمن الجزري، وقد طبع في القاهرة سنة ١٩٥٨م، ولعل الباحث يقصده هو. ثم إن الباحث رجع إلى بعض المصادر التي أوردها في التعليقات لكنه لم يذكرها في الكشف، مثل كتاب *منهاج الصالحين* لعزالدين بليق (ص٥١١، تعليق ٧ب). وعلاوة على ذلك، فإن الباحث أخطأ في اسم مؤلف كتاب *مهذب الروضة الفيحاء* (ص٥١٥، تعليقة ٣٦) حيث ذكر اسمه «خيرالله العمري» بينما ذكره في كشف المصادر (ص٥٢٣) باسم «ياسين بن خيرالله العمري.»

١٤ ـ لم يلتزم الدكتور عاصم بالقواعد المنهجية فيما يتعلق بترتيب المصادر في التعليقات حسب الترتيب الزمني للمؤلفين، من ذلك مثلا (ص٤٧، تعليقة٨)، إذ جاء الترتيب كالآتي: البلاذري (ت٢٧٩هـ)، ياقوت (ت٦٢٦هـ)، اليعقوبي (ت٢٩٢هـ)، الدينوري (ت٢٨٢هـ)، الطبري (ت٣١٠هـ)، المقريزي (ت٨٤٥هـ)، السمهودي (ت٩١١هـ)، حسني عبدالوهاب، أحمد فكري، كرزويل. أقول إن كان لا اعتراض لي على ترتيب الثلاثة الأواخر، فإن الأولين ينبغي

ترتيبهم حسب تواريخ وفياتهم على الوجه الآتي: البلاذري، الدينوري، اليعقوبي، الطبري، المقريزي، السمهودي. وفي التعليقة ٦٧ (ص٥٢) قدم الدكتور عاصم، السيوطي المتوفي سنة ٩١١هـ على المقريزي المتوفي سنة ٨٤٥هـ، وفي التعليقة ١٠١ (ص٥٦) قدم ابن تغري بردي المتوفي سنة ٨٧٤هـ على سبط ابن الجوزي المتوفي سنة ٦٥٤هـ؛ هذا وقد أخطأ الباحث عندما سمى هذا الأخير بابن الجوزي، فالتبس أمره مع جده عبدالرحمن بن علي المتوفي سنة ٥٩٧هـ، وهو صاحب مؤلفات كثيرة أشهرها *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم*، بل إن الباحث قدم في هذه التعليقة عددًا من المتأخرين كفريد شافعي وأحمد فكري وسعاد ماهر وحسين مؤنس، على المتقدمين من أمثال السيوطي وابن ظهيرة. وفي التعليقة ٢١ (ص٥١٣) وقع الباحث في أخطاء مماثلة، فقدم المقريزي المتوفي سنة ٨٤٥هـ على ابن سعيد المغربي المتوفي سنة ٦٨٥هـ، بل قدم حسن إبراهيم حسن (ص٥١٥، تعليقة ٣٥) على ابن الطقطقي المتوفي سنة ٧٠٥هـ؛ وفي التعليقة ٤٢ (ص٥١٦) قدم المقريزي آنف الذكر على ابن جبير المتوفي سنة ٦١٤هـ، وهكذا!

ثانيًا: الملاحظات العامة

والآن بعد أن فرغنا من الملاحظات الأساسية التي عنَّت لنا عن بحث الدكتور عاصم، نورد عددًا من الملاحظات حسب ورودها في بحثه (بقسميه الأول والثاني)، وهي:

١ ـ ورد في (ص ص ٨ ـ ١١) ذكر موضع في الكنيسة سماه الباحث «الشرقية» التي قد يتوهم الناس أنها أصل المحراب، وقد عرَّفها بأنها موضع توضع فيه منضدة توضع عليها شعائر الصلوات المسيحية (كذا). وقد حاولت جهدي أن أصل إلى الجذر الذي اشتقت منه هذه الكلمة فلم أوفق، ولا أدري عمَّا إذا كان هناك تصحيف في رسم حروفها، ولعلها هي «الشرفة» التي يلقي منها القس خطبته، وعلى أي حال، فإنني أحيل أمرها إلى أهل الاختصاص، ولكن لي اعتراضًا على عبارة «الصلوات المسيحية،» وهي تنم على تأثر بالمصطلحات الأوربية التي تسمى المسلمين مثلاً «المحمديين» أسوة

بتسمية النصـارى بـ «المسيحيين،» ولـذا كان على البـاحث أن يقـول: «صلوات النصارى،» وفقًا للتسمية القرآنية التي تطلق على أتباع المسيح (ع).

٢ ـ أورد البـاحث (ص٨) قولاً للدكتور حسين مؤنس، وأحال القارىء إلى التعليقة ١٧ في الصفحة ٤٧، ولدى الرجوع إليها وجدتها تعود إلى كتاب من تأليف المستشرق الألماني تيودور نولدكه!

٣ ـ استعمل الباحث في الفقرة الأخيرة من ص ١٩ اصطلاحًا لاأظن أن أغلب القـراء (وأنـا واحـد منهم) يعـرفـون معناها، مثل «رجلي العقد» و«العقد المتراجع» و«توشيحة العقد» (ص ص ٣٠، ٤١، ٤٥، ٤٧٦) وكان عليه شرح معانيها إذا ما أريد للقـراء أن يفهموها حق الفهم. وفي البحث من هذا الشيء الكثير، مثل «اسكوب المحراب» (ص٣٦) و«المشكاة» (ص٣٨) و«الدخلة» (ص٣٨) و«البوائك» (ص٣٩) و«قمرية جصية» (ص٤١) و«جامة» (ص ص ٢١، ٤٥) و«طاقية قالبية» (ص٤٦) و«رقبـة مثمنـة» (ص٤٧٣) و«الأخـاديد المشعـة» (ص٤٧٩) و«الـطاقية المشعـة» (ص٤٨١) و«حـزوز متكسرة» (ص٤٨٣) و«محـارة شمسية» و«ضلوع المحـاريب الجانبية» (ص٤٨٨) و«حطتين من المقرنصات» (ص٤٩٠) و«بدن المحراب والوزرة» (ص٥٠٦) و«الجهة» بمعنى أَمَة (جارية) (ص٤٩٥)، وما إلى ذلك.

٤ ـ أشار الباحث (ص٢١) إلى قاعدة فقهية بتحريم رسم أشكال الكائنات الحية في الأبنية الدينية، تجنبًا لمضاهاة خلق الله سبحانه، وقال إن الفنان المسلم تحرر من تلك القاعدة عند زخرفته للأبنية المدنية. وهنا كان على الباحث أن يرجع بنا إلى كتب الفقـه التي تحوي هذه القـاعـدة الفقهية، ويدلنـا على أن تحريم رسم أشكال الكائنات الحية ينصبُّ على المباني الدينية دون غيرها، وإلا فإن كلامه ينقصه التوثيق، خاصة والمعروف أن الإسلام لم يميز في تحريم الصور بين المباني الدينية وغيرها.

٥ ـ أورد الباحث (ص٢٢) مخططًا لقطعة زخرفية سماها «محاريب الجامع الأزهر بميدان الأزهر،» وجعل تاريخها بين ٣٥٩ و٣٦١هـ. وقد حاولت معرفة المقصود بهذه

المحاريب، فلم أوفق، إلا أنني وجدت أن الباحث ذكر (ص١٩) وجود محرابين في الجدار الشرقي للجامع الأزهر المطل على ا لصحن من الخارج وقلتُ لعلهما هما المقصودان، غير أن الدكتور عاصم ذكر بوضوح أنهما من صنع الحافظ الذي تولى الخلافة بين سنة ٥٢٦، و٥٤٤هـ. ولذا فإن أمر هذه المحاريب الواقعة في ميدان الأزهر يبقى لغزًا محيرًا، ثم يتبادر إلى الذهن السؤال عن مهمة تلك المحاريب الخارجية في الميدان المذكور؟

٦ ـ لايلتزم الباحث بذكر التاريخ الهجري، فقد أشار مثلاً إلى تجديد السلطان الظاهر بيبرس لمحراب الجامع الأزهر مرتين (ص ص١٩، ٢٣)، وقال إن ذلك قد تم في سنة ١٢٢٦م، وقد خالف بذلك القواعد المنهجية التي توجب على الباحث استعمال التاريخ الأصلي الذي استعمله الباني، وهو التاريخ الهجري. ثم إن البحث كله يتعلق بالتاريخ الإسلامي، مما يوجب استعمال التاريخ الهجري على الدوام، ولامانع من إضافة التاريخ الميلادي للتسهيل على القراء الذين اعتادوا على استعمال التقويم الميلادي.

٧ ـ يستخدم الباحث أحيانًا كلمات غير عربية بدون مبرر، من ذلك مثلاً (ص٢٦) ذكر «كوشتا العقدين» والكوشة ـ كما هو معروف ـ كلمة تركية تعني «الزاوية،» وإذا كانت كلمة كوشة معروف معناها لدى إخواننا في مصر، فإن ذلك لايبرر استعمالها في بحث علمي، لاسيما وأنها غير معروفة لدى القراء في بقية الأقطار العربية. وعلاوة على ذلك، فلا مبرر لاستعمال كلمة أعجمية مع وجود كلمة عربية تقابلها من حيث المعنى، هذا وليس هناك ما يمنع من وضع كلمة «كوشة» بين قوسين بعد كلمة «زاوية» زيادة في الإيضاح. ومما له علاقة بهذه النقطة استعماله لكلمات عربية في غير موضعها الصحيح، من ذلك قوله (ص ص٤٥، ٥٠) عن إحدى الزخرفات بأنها «تشبه عش النحل» والمعروف أن العرب لم يطلقوا على بيت النحل كلمة «عش،» وإنما سموه «خلية النحل،» وكان حريًّا بالباحث أن يستعمل هذا الاسم.

٨ ـ أشار الدكتور عاصم (ص٢٩) إلى مسجد الجيوشي، وقال إنه «يقع هذا المسجد البرج الضريح الذي يعد أول المساجد الحجرية على سفح جبل المقطم.» ولا أكتم القارىء أنني لم أفهم المقصود بالمسجد البرج الضريح، خصوصًا وأن الباحث لم يكلف نفسه عناء شرح المقصود! بل إنه قام بدلاً من ذلك بإيراد نبذة ضافية عن الوزير الفاطمي بدر الجمالي الذي يُنسب إليه الجامع، وظروف توليه الوزارة، مما لاعلاقة له من قريب أو بعيد بأمر المسجد الذي يهمنا منه في هذا المقال محرابه لاغير! ومثله وصفه (ص٣٨) لجامع الصالح طلائع بأنه «أول المساجد المعلقة بمصر.» وهنا أيضًا لم يقل الباحث ما المقصود بالمساجد المعلقة.

٩ ـ ينقل الباحث بعض المعلومات أحيانا، وكأنها حقائق مسلَّم بها، ومن أمثلة ذلك ما نقله (ص٣٩) عن بعض المراجع من أن الوزير الفاطمي طلائع آنف الذكر، عزم على نقل «رفات الحسين» (رضي الله عنه) من عسقلان إلى القاهرة ليبعدها عن هجمات الإفرنج، ولم يفطن الدكتور عاصم إلى أن الحسين قد استشهد في كربلاء ودفن فيها، وضريحه موجود مشهور بين الناس. ولم يذكر أحد من المؤرخين أن أحدًا نقل رفاته من كربلاء إلى عسقلان، لكي يأتي طلائع بن رزيك فينقلها إلى القاهرة! كان من واجب الباحث أن يناقش هذه النقطة أو يعلق عليها على الأقل بما يفيد تحفظه إزاءها. وفعل الباحث مثل ذلك في الصفحة نفسها عندما نسب إلى صلاح الدين سعيه لمحو «كل أثر للفاطميين عقائديًا وفنيًا» متخذًا الدليل من تغييره بعض العقود والكتابات التي كانت تعلو جامع الطلائع آنف الذكر. لاشك أن صلاح الدين كان يهمه إزالة الآثار العقائدية للفاطميين، ولكن ليس هناك ما يدل على سعيه لإزالة آثارهم الفنية، وأبرز دليل على ذلك بقاء هذا الحشد الكبير من المباني الفاطمية، ومنها عشرات المحاريب التي هي مدار بحث المقالين اللذين عقدهما الدكتور عاصم، وإذا كان هناك من إزالة لبعض الآثار الفنية فمرجع الأمر إلى أصل عقائدي لاغير، كالذي أشار إليه الباحث في ص٥١، تعليقة ٥٥، بخصوص إزالة النطاق الفضي الذي جعله الحاكم بأمر الله في محراب الجامع الأزهر الذي اقتلعه صلاح الدين. وواضح أن ما فعله صلاح الدين لاعلاقة له بالفن وأهله، وإنما هو إزالة بدعة لاأساس لها من الدين!

١٠ ـ وصف الدكتور عاصم محراب جامع طلائع بن رزيك (ص٤١) بأنه ذو عقد جديد (مدبب منفرج) ووصْفُ عقد هذا المحراب بالجديد مما يجعل القارىء يظن أن هذا العقد المدبب المنفرج قد استعمل في جامع طلائع للمرة الأولى، ولكننا بمقارنة رسمه (ص٤١) بصورة محراب الجيوشي (ص٣١) لانجد شيئًا جديدًا فيه، خصوصًا أن الباحث نفسه يذكر (ص٣٠) أن محراب الجيوشي الذي يعود إلى سنة ٤٧٨هـ، ذو عقد منفرج به تدبيب، كما أنه يقول (ص٥٨، تعليقة ١١٤) إن أول استخدام لتلك العقود المنفرجة كان في الجامع الأقمر الذي وصف (ص٣٦) محرابه بأنه ذو عقد مدبب، ويعود هذا المحراب إلى سنة ٥١٩هـ، في حين يعود محراب جامع طلائع إلى سنة ٥٥٥هـ! ولذا فليس هناك ما يبرر وصف هذا المحراب بكونه ذا عقد جديد على الإطلاق.

١١ ـ ذكر الباحث (ص٤٩، تعليقة ٤١) وجود سجادة إيرانية تشتمل على أكثر من محراب، محفوظة في مشهد الإمام علي هناك، وقال إن وجود مثل هذه السجادة «في مشهد شيعي إيراني» يمكن ربطه بظاهرة تعدد المحاريب... الخ. ولاأريد هنا أن أناقش الدكتور عاصم بخصوص ربط هذه السجادة بظاهرة تعدد المحاريب، إلا أنني أقول بأن أقواله توهم القارىء بأن مسجد الإمام علي (رضي الله عنه) موجود في إيران، وهو مخالف للواقع، فقد استشهد الإمام علي في الكوفة ودفن في مقبرتها التي هي الآن مدينة النجف العراقية، وفيها ضريحه الضخم المعروف. أما إذا كان المقصود هو مشهد علي الرضا، فقد كان من واجب الباحث التخصيص، لأن إطلاق عبارة «الإمام علي» بدون تخصيص، لاتعني إلا مشهد الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في النجف، دون غيره.

١٢ ـ وصف الباحث (ص٤٥) بعض الزخارف في محراب المستنصر في الجامع الطولوني بأنها تذكرنا بالأسلوب العباسي الموجود «في البقايا الجصية القديمة بالجامع الأزهر التي سارت على أسلوب الزخرفة الجصية الرائعة في الجامع الطولوني،» وهنا لم يعرف الدكتور عاصم بالأسلوب العباسي في الزخرفة الجصية ليتوصل من خلالها

القارىء إلى إدراك وصف زخارف المحراب المستنصري. ثم إن عبارة الباحث بشكلها الحالي مربكة جدًّا، فإذا كانت زخارف محراب المستنصر في الجامع الطولوني تذكرنا بزخارف الجامع الأزهر التي هي بدورها مستقاة من أسلوب الزخرفة الجصية في الجامع الطولوني، فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لاتكون زخارف محراب المستنصر في الجامع الطولوني منقولة عن الزخارف الجصية العباسية في الجامع نفسه؟ فذلك أقرب إلى المعقول بدلاً من الذهاب بعيدًا عن الأصل إلى الجامع الأزهر الذي نُقلت زخارفه عن جامع ابن طولون.

١٣ ـ من الملاحظ أن الباحث لم يلتزم بنسق معين عند ذكر اسم مؤلف *الخطط التوفيقية*، فيذكر أحيانًا «علي باشا مبارك» (٥٠ حاشية ٤٣ و٤٥)، ويسميه في أحيان أخرى «علي (باشا) مبارك» كما في (ص٥١، التعليقتان ٤٥ و٥٥) وربما أدى ذلك إلى إرباك القارىء. وقد كان من الأفضل الالتزام برسم واحد، والصحيح هو الرسم الأول، أي دون حصر كلمة «باشا» بين قوسين، لأن اسم المؤلف وصفته عند التأليف كانتا على تلك الصورة. أما أن ثورة ١٩٥٢م قد ألغت الألقاب فلا ينجرّ ذلك الإلغاء على الأشخاص السابقين الذين توفوا قبل قيامها، ومنهم علي باشا مبارك.

١٤ ـ ذكر الباحث (ص٥٥، تعليقة ٨٩) أن أم الخليفة الفاطمي المستنصر، كانت أمة سوداء لتاجر يهودي هو «أبو سهل سعد بن هارون» ثم ما لبث (أي الباحث) أن سمى ذلك التاجر «أبا سعد،» مما ترك القارىء حيرانًا بين الكنيتين!

١٥ ـ تحدث الدكتور عاصم (ص٥٨، تعليقة ١٢١) عن بعض المحاريب التي لم يدخلها في دراسته، لعدم تأكده من نسبتها إلى الفاطميين، وقال إن هناك من يرجع تلك المحاريب «إلى العصر العباسي» بينما يرجعها البعض الآخر إلى العصر الفاطمي «رغم الفارق الزمني بين العصرين.» إن هذه العبارة الأخيرة يصعب على الدارسين قبولها بشكلها الذي أورده الباحث لأن العصر الفاطمي متداخل ضمن العصر العباسي، فدولة الفاطميين بدأت في المغرب سنة ٢٩٧هـ وانتهت في مصر على يد

صلاح الدين في سنة ٥٦٧هـ، وكلا التاريخين يدخلان ضمن العصر العباسي الذي بدأ في سنة ١٣٢هـ، وانتهى في سنة ٦٥٦هـ. ولذا فليس هناك فرق (وليس «فارق») زمني بين العصرين، إذ كل ما بني في العصر الفاطمي يقع زمنيًّا ضمن فترة العصر العباسي. فالفرق إذن هو فرق سياسي جغرافي بالدرجة الأولى، إذ كانت الأقاليم الخاضعة للفاطميين منسلخة عن أراضي الدولة العباسية، وما تم في تلك الأقاليم من مبان يمكن نسبتها إلى الفاطميين بحكم تبعيتها السياسية، ولعل الأصوب أن نقول عن تلك المحاريب «إن بعض الباحثين ينسبونها إلى الفاطميين، بينما ينسبها البعض الآخر إلى العباسيين،» وبذلك نتخلص من هذا الحرج.

١٦ ـ أورد الباحث (ص٤٦٥) رواية عن البخاري عن زيارة القبور بدأها بعلامة الاقتباس («) إلا أنه لم يقفلها، واستمر في إيراد روايات أخرى ختمها بقوله «رواه مسلم وأخرجه الترمذي،» وهذا يجعل القارىء في حيرة من أمره، إذ لايدري أين تنتهي رواية البخاري وتبدأ رواية مسلم. وقد ساق الدكتور عاصم تلك الروايات عن شرعية زيارة القبور كمقدمة لبناء المشاهد، ولكنه لم يبين وجه العلاقة بين زيارة القبور وإنشاء المشاهد. والغريب أن الباحث جعل جواز زيارة القبور سببًا في اعتياد الناس «في مصر» على زيارة أضرحة آل البيت، في حين أن المطلوب هو وجود المبرر لإقامة المشاهد، وليس المبرر لزيارة القبور التي لاخلاف حولها. ثم إن حصر اعتياد الناس على زيارة أضرحة آل البيت بمصر لايمثل الواقع، فقد اعتاد الناس في أغلب البلاد الإسلامية على زيارة الأضرحة، ليس أضرحة آل البيت فحسب، بل وأضرحة الأولياء والصالحين وغيرهم، مما هو معروف. والغريب أن الباحث لم يرجع بشأن زيارة القبور إلى *صحيح مسلم* في نقل ما نقل، وإنما رجع إلى كتاب متأخر هو *منهاج الصالحين* لعزالدين بليق (ص٥١١، تعليقة ٧ب)، خلافًا للقواعد المنهجية التي توجب الرجوع إلى *صحيح مسلم* رأسًا بدون واسطة، خصوصًا وأنه نشر عدة مرات ومتوفر في كل مكان.

١٧ ـ أشار الباحث (ص٤٦٦) إلى تحريم بناء المساجد على القبور، وهو أمر مسلَّم به، ولكن كان عليه أن يشير إلى الآية الكريمة الواردة في سورة الكهف (آية ٢١)

التي تقول: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ﴿٢١﴾ ﴾، وقد جاء في *تفسير الجلالين* أن الذين غلبوا على أمرهم هم المؤمنون الذين ابتنوا مسجدًا يُصلى فيه على باب الكهف الذي آوى إليه الفتية المؤمنون. لاشك أن ذلك قد كان قبل الإسلام بقرون عديدة، ولما جاء الإسلام حرم اتخاذ المساجد على القبور، ولذلك يجب التنويه دفعًا للشبهة.

١٨ ـ أشار الدكتور عاصم (ص٤٧٠) إلى طاقية محراب جامع الخاصكي ببغداد، وقال إن تاريخه يرجع إلى القرنين الأول/ الثاني للهجرة، وبنى على ذلك حُكمه أن تلك الطاقية قد اقتبسها بعدئذ بناة محاريب الجامع الأقمر في مصر. أقول إذا كان الشق الأخير من الكلام يمكن قبوله، فإن في الشق الأول منه بعض النظر، إذ لايمكن أن يكون محراب جامع الخاصكي ببغداد من ثمرات القرن الأول الهجري، لسبب بسيط جدًّا هو أن بغداد لم تبن إلَّا في منتصف القرن الثاني! ولذلك فإن أقصى ما يمكن إرجاع هذا المحراب إليه هو إلى ما بعد منتصف القرن الثاني.

١٩ ـ ذكر الباحث (ص٤٧٨) عند حديثه عن مشهد السيدة أم كلثوم، أن ترجمتها تختلط مع ترجمة السيدة أم كلثوم ابنة القاسم الطيب، إلا أن الباحث لم يبين أوجه الاختلاط بين ترجمتي هاتين السيدتين، إذ اكتفى بإيراد ذكر عابر لهما دون بيان تاريخ الولادة والوفاة لكل منهما، وعما إذا كانتا في الحقيقة قد عاشتا في مصر وتوفيتا فيها؟ أو يعتذر على الأقل عن عدم اهتدائه لشيء عنهما. وإنني من جانبي قد حاولت معرفة شيء عنهما في كتب التراجم المخصصة لآل البيت النبوي فلم أوفق، وكل الذي عثرت عليه هو أن للحسين بن زيد (وليس الحسن) بنتًا اسمها كلثم (وليس أم كلثوم) وفقًا لما بيَّنه ابن عنبة (ص ص ٢٦٠ ـ ٢٦١ في الحاشية)، كما وجدت في كتاب *مشاهير النساء* للسيد محمد ذهني ـ وقد مرَّ ذكره ـ (مج٢، ص١٧١) ذكر السيدة كلثوم بنت القاسم بن محمد بن جعفر الصادق، دفينة القاهرة، ومعلوماته هذه منقولة عن *الخطط* للمقريزي.

٢٠ ـ يلجأ الدكتور عاصم في كثير من الأحيان إلى صيغة المجهول في إيراد الأخبار، فيقول مثلاً (ص٤٧٨) عن مشهد أم كلثوم «بُني هذا المشهد سنة ٥١٦هـ)، ولم يقل من هو بانيه، أو على الأقل يذكر أنه حاول معرفة الباني فعجز. ثم إنه لايذكر مصدره في بعض الأحيان، كالذي حصل في نقل الخبر المشار إليه آنفًا عن بناء مشهد أم كلثوم. وفضلاً عن ذلك يمكن التساؤل: إذا كان الباني مجهولاً فمن أين أتى الباحث بتاريخ البناء؟ ومثل ذلك (ص٤٩٨) عن مشهد الحصواتي الذي لم يذكر بانيه رغم ذكر تاريخ البناء التقريبي في سنة ٥٢٠ ـ ٥٤٥هـ!

٢١ ـ يستخدم الباحث أحيانًا بعض العبارات الغامضة، كالذي حصل عند وصفه (ص٤٨٣) للأوراق وعناقيد العنب التي تزين زخارف محاريب مشهد إخوة يوسف، إذ قال عن دقتها: «وكأنها قريبة من الطبيعة إلى حد كبير، بل وتحاكيها.» وهنا يقف القارىء حائرًا بين شقي هذه العبارة، إذ لايدري ما الفرق بين قوله: «قريبة من الطبيعة إلى حد كبير» وقوله: «بل وتحاكيها.»

٢٢ ـ تتضمن بعض عبارات الباحث أحكامًا قطعية بدون دليل يدعمها، منها قوله (ص ص٤٨٥ ـ ٤٨٦) إن بعض الزخارف الجصية قد نُفذت «بالحفر اليدوي» الذي يبعدها عن جمود «تكنيك القالبية» المستخدم في تنفيذ جص سامراء، وكان حريًّا به أن يأتي بالدليل على أن تلك الزخارف كانت يدوية وليست قالبية، نحن لانشك في قدرة أهل الآثار ـ بما لديهم من درية وخبرة ـ على التمييز، ولكن القراء وأغلبهم ليسوا من أهل الآثار يريدون المزيد من الإيضاح.

٢٣ ـ ومن العبارات الغامضة ما ذكره الدكتور عاصم (ص٥٠٣) عن زخرفة محراب السيدة نفيسة التي نُفذت بأسلوب الأرابسك (التوريق) الذي يعتمد ـ حسب قول الباحث ـ على «الخط اللين يدفعه الشوق الصوفي إلى الملاذ الأعلى المطلق.» والحق لقد استغلق على فهمي إدراك هذه العبارة! وأظن أن كثيرين من القراء هم على شاكلتي...!

٢٤ ـ لايلتزم الدكتور عاصم بأسلوب واحد في وصف المحاريب، إذ يسهب أحيانًا ويأتي بتفاصيل كثيرة كالذي فعله حيال المحراب الخشبي لمشهد السيدة رقية (ص ص ٤٩٢ ـ ٤٩٨) حتى أنه نشر بعض صوره أيضًا، إلا أنه في موضع آخر (ص٥٠٣) اكتفى بإعطاء وصف مقتضب للمحراب الخشبي في مشهد السيدة نفيسة، بل إنه بخل علينا حتى بإيراد الكتابات التي تزينه، خلافًا لما فعل حيال المحراب الأول. والحق أن هذا البحث مادام قد خصص للمحاريب الفاطمية، وأن كاتبه قد وصفه بأنه «أول محاولة شاملة» لدراسة تلك المحاريب، فإن من الواجب استقصاء جميع المعلومات والصور والمخططات المتعلقة بها.

٢٥ ـ تناول الباحث (ص٥٠٤) ما يسمى بمشهد يحيى الشبيه، وذكر أن يحيى هذا هو ابن القاسم الطيب، وقد توفي في ٢٨ رجب من سنة ٢٦٣هـ، إلا أنه ذكر في ص٥٢٠، تعليقة ٨٩، أنه مات في رمضان من سنة ٢٦١هـ! ويبدو أن الباحث لم يتنبه إلى هذا الاختلاف. ثم ذكر بأن يحيى المذكور كان شبيها برسول الله ﷺ، ولذا سمي بالشبيه. في الواقع، إن من الصعب قبول مثل هذا القول، إذ يتعذر التحقق من كونه شبيها بالنبي ﷺ ولم يره أحد ممن رأى الرسول ﷺ، وبينهما حوالي القرنين ونصف القرن من الزمان! وهناك نقطة أخرى، وهي أن المصادر المتخصصة بتراجم آل البيت مثل *عمدة الطالب* لابن عنبة، لم تسبغ هذا اللقب على يحيى، وإنما ذكر ابن عنبة (ص٢٤٦) أن القاسم بن محمد الديباج بن جعفر الصادق، هو الذي كان يسمى بالشبيه، ويقال لولده «بنو الشبيه،» ومنهم ولده «يحيى الزاهد،» وله عقب بمصر. كذلك ذكر ابن عنبة (ص ص٢٤٩، ٢٥٠) أن إسحاق بن جعفر الصادق الملقب بالمؤتمن كان أشبه الناس برسول الله ﷺ وأن له عقبًا بمصر. وعلى هذا الأساس، فلا يمكن القطع بأن الشبيه هو يحيى بن القاسم، ولعل المقصود هو أن «يحيى بن القاسم الشبيه» أي أن الشبيه هو أبوه، ولابد من مزيد من التحري لإدراك الحقيقة. ولذا فإن قول الدكتور عاصم (ص٥٢٠، تعليقة٨٩): «تجمع المصادر على أنه عرف باسم يحيى الشبيه» لا أساس له، خصوصًا وأن الباحث رجع إلى مرجعين فقط هما: *الكواكب السيارة* لابن الزيات، وكتاب سعاد ماهر، فأين الإجماع إذن؟

٢٦ ـ يعتذر الدكتور عاصم أحيانًا عن تناول بعض المحاريب الفاطمية لخلوها من العناصر الزخرفية كالتي ذكرها في ص٥٠٧. وفي ظني أن وجود الزخارف ليس شرطا من شروط الحديث عن المحاريب، لأن عنوان البحث «المحاريب الفاطمية في أضرحة القاهرة ومساجدها،» هو عنوان مطلق. وعلاوة على ذلك، فإن الباحث أشار (ص٥٠٧) إلى ثلاث من القباب الفاطمية، . هي قبة موفي الدين والقبة الفاطمية وقبة أبي القسام الطيب، وقال إنه أهمل ذكرها للأسباب نفسها، بل إنه لم يعرِّف بتلك القباب في التعليقات على الأقل! وعلى أي حال، فإن المبرر الذي قدمه الباحث هنا وفي مواضع أخرى (انظر ص٥١١، تعليقة٤) كسبب لإهماله لايدعمه المنطق العلمي.

٢٧ ـ من الملاحظات الغريبة ما ذكره الباحث (ص٥١٦، تعليقة٤٧) من عدم عثوره على ترجمة لإبراهيم بن اليسع بن العيص، لأن في ظنه أن العثور عليها يعد مفتاحًا مهمًّا لتحديد تاريخ مشهد إخوة يوسف المختلف على تاريخ إنشائه (ص٤٨١). ووجه الغرابة هو أن يتوقع الباحث وجود علاقة بين ترجمة إبراهيم هذا وبين بناء المشهد، إذ فاته أن صاحب المشهد هو من بني إسرائيل، وأن المشهد قائم في القاهرة التي بنيت في أواسط القرن الرابع الهجري! ولذا فإن وقوفه على ترجمة إبراهيم بن اليسع لايقدم ولايؤخر في حسم الخلاف بشأن تاريخ بناء المشهد بين القرنين الرابع والسادس الهجريين.

٢٨ ـ انتقد الباحث (ص٥١٧، تعليقة ٥٦) الدكتورة سعاد ماهر لأنها ظنت أن مشهد السيدة رقية هو لرقية ابنة الرسول ﷺ، إذ فاتها ما ورد في الكتابة المنقوشة على الصندوق الخشبي الذي كان يغطي القبر، وفيها أن المشهد هو للسيدة رقية ابنة أمير المؤمنين علي (رضي الله عنه). وخلص الباحث إلى تأكيد هذا القول، ولم يحاول أن يتحقق أولاً، عما إذا كان للإمام علي ابنة بهذا الاسم؛ وثانيًا، عما إذا كانت تلك الابنة قد سافرت إلى مصر؛ وثالثًا، عما إذا كانت قد توفيت فيها؟ ذلك لأن الكتابة المنقوشة على الضريح لاتكفي وحدها للتحقق من هذه الأمور، خصوصًا وأنها نقشت بعد عصر السيدة رقية بقرون.

ثالثًا: الملاحظات اللغوية والمطبعية

على الرغم من الجهد الذي بذله الدكتور عاصم من أجل إخراج بحثه سليمًا من الناحية اللغوية، فإن هذا البحث لم يسلم من بعض الهنات، وفيما يأتي نماذج منها:

١ ـ وصف الباحث (ص١٨) أحد المحاريب، وقال «إن فيه حشوات منها الحشوة السفلية،» والصحيح أن نقول «الحشوة السفلى» التي تقابلها «العليا» وهكذا، ومثل ذلك قوله (ص١٩) «المحراب العلوي» ويقصد به «الأعلى،» وإلا لأمكنت قراءته «المحراب العَلَوي» أي المنسوب إلى العلويين!

٢ ـ ذكر الباحث (ص١٩) في وصف أحد المحاريب أن فيه «تاج رمانيًّا الشكل.» ولي على هذه العبارة ملاحظتان، الأولى أن الباحث لم يعرّف ما هو «الشكل الرماني» لكي يدرك القارىء معناه؛ والملاحظة الثانية هي أن العبارة غير مستقيمة لغويًّا وصحتها «تاج رماني الشكل،» إذ لايجتمع التنوين مع الإضافة، ثم إن كلمة «تاج» ليست منونة لتكون صفتها (وهي رمانيًّا) منونة أيضًا، هذا وقد ذكر الباحث «الشكل الرماني» في عدد من المواضع بدون تعريف (ص ص ٣٩، ٤٨٧، ٤٩١).

٣ ـ في الخلاصة الواردة بين يدي القسم الثاني من البحث (ص٤٦٢) ذكر الباحث «الخريطة الأثرية الموقعة عليها مع تراجم مختصرة لأصحاب هذه الأضرحة أو المقبورين فيها،» ولي على هذه العبارة بعض الملاحظات؛ أولاها وصفه للخريطة بأنها «أثرية» وهو وصف خاطىء لأن النسبة للأثر تعني النسبة للحديث النبوي الشريف وفقًا لما بينه السمعاني في *الأنساب* في مادة «الأثري،» بينما المقصود هنا الخريطة ذات العلاقة بالآثار أو بعلم الآثار. ولذا فالنسبة الصحيحة هي «الآثارية،» وهي تشبه النسبة إلى «المدائن» فنقول «المدائني،» وإلى علم الأصول فنقول «الأصولي.» والملاحظة الثانية تتعلق بقوله «الموقعة عليها» وهو تعبير خاطىء من ناحية اللغة وصحيحه «الموقع عليها،» ومثل ذلك قوله (ص٤٦٣) إن عمله هو أول محاولة «لوصف أثري كامل،» والصحيح «وصف آثاري كامل» للسبب الذي بيناه آنفًا. هذا وقد كنت

أتمنى ألاَّ يدّعي الباحث لنفسه أنه أول من حاول القيام بذلك الوصف الكامل، بل يدع ذلك لينطق به غيره، فإنه أدعى للتواضع العلمي.

٤ ـ ذكر الدكتور عاصم (ص٤٦٢) المصنفات التي تعرضت للمحاريب في مصر وصنفت «باللغتين العربية والأجنبية،» وهنا أيضًا لم يوفق الباحث في عبارته هذه، إذ ليس هناك لغة واحدة تسمى «أجنبية،» وفضلاً عن ذلك فإن هناك مصنفات كُتبت بعدد من اللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية، وقد ذكر الباحث (ص٥١١، تعليقة٣) بعض تلك المصادر، ويستقيم التعبير إذا قلنا «باللغات العربية والأجنبية.»

٥ ـ وقع الباحث (ص٥٠٣) في الخطأ الشائع إذ قال: «إن رقة وانسجام وتكامل زخارف هذا المحراب الخ.» وهكذا استعمل ثلاث كلمات في وضع «المضاف» مع «مضاف إليه» واحد، وهو ما تأباه قواعد اللغة العربية، وصحة هذه العبارة أن نقول «إن رقة زخارف هذا المحراب وانسجامها وتكاملها الخ.»

وفضلا عن ذلك فقد تضمن البحث بعض الأخطاء اللغوية الصغيرة التي سأكتفِي بإيرادها في الكشف الآتي مع ما يقابلها فيما أظنه هو الصحيح:

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٣	تعليقة ٧٣	تصنع تحفا	تحف
٤٧٤	٤	إطارًا كتابيا	إطار كتابي
٤٧٨	٦	العلوي	الأعلى
٤٧٩	١٣	ذا	ذي
٤٧٩	١٧	فروع وخطوط	فروعا وخطوطا
٤٨٤	٤ و٩	العلوي	الأعلى
٤٨٥	١٢	العلوي	الأعلى
٤٨٧	١٢ و١٣	العلوي	الأعلى
٤٨٧	١٤	كتاباته	كتابته
٤٨٨	١	طواقي المحرابين	طاقيتي المحرابين
٤٨٩	٤	العلوي	الأعلى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤٨٩	٤	نقوش كتابية	نقش كتابي
٤٩٠	١	السفلية	السفلى
٤٩٠	١٢	العلوية	العليا
٤٩١	١٤	كتاباته	كتابته
٤٩٣	٢	محاريب	محراب
٤٩٤	٢	محاريب	محراب
٤٩٦	٢	محاريب	محراب
٥٠٠	٧	ذو	ذي
٥٠٠	٨	علوية	عليا
٥٠٢	٢	التدقيق	الدقة
٥٠٣	٦	العلوي	الأعلى
٥٠٦	٢١	العلوي	الأعلى

الأغلاط المطبعية

في الحقيقة إن البحث بقسميه جاء دليلاً على التقدم الذي أحرزته مطبعة الجامعة، وعلى كفاءة منسوبيها، إذ يكاد يخلو من الأغلاط المطبعية التي اعتدنا على رؤيتها في المطبوعات العربية، وهو أمر تُهنأ عليه المطبعة والمصححون؛ أما الأغلاط التي وجدتها فهي:

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٦	١	ضاعًا	ضاعا (بدون تنوين)
٦١	٢ من أسفل	أطلس	طلس
٤٨١	١٥	قييت	فييت
٤٩١	الأخير	جزئيات	الجزئيات
٥١٤	تعليقة ٣٣	حاسرتين	حاصرتين
٥١٦	٤٢	قماق	دقماق

هذا وقد سقط رقم الحاشية (٧٧) من متن الصفحة (٥٠٠)، ولعل موضعه بعد كلمة «نفيسة» من السطر (١٤) من تلك الصفحة.

وفي ختام تعليقي هذا أعود مرة أخرى فأنوه بالجهد المشكور الذي بذله الدكتور عاصم محمد رزق في إعداد بحثه القيم؛ أما الملاحظات التي أبديتها، فليس من شأنها أن تقلل من أهمية البحث أو تنقص منه، وإنما هدفها هو التنبيه إلى إمكان تحسينه وتقريبه من الكمال ما أمكن، والله الموفق.